

محضر نهائي للجلسة العامة الثامنة والستين
بعد العائة

المعقودة في قصر الأمم ، بجنيف ،
يوم الخميس ، أول نيسان / أبريل ١٩٨٢ ، الساعة العاشرة صباحا

الرئيس : م • يوشيو أوكاوا (اليابان)

الحاضرون في الجلسة

السيد ب • ب • بروكوفيف	<u>اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية</u>
السيد م • م • ايپوليتوف	
السيد ي • ف • كوستكو	
السيد ت • تيريفي	<u>اثيوبيا</u>
السيد ف • يوهانسر	
السيد ك • كراسالس	<u>الأرجنتين</u>
الآنسة ن • ناشمبيني	
السيد ف • استبتشي خيل	
السيد د • م • سادلير	<u>استراليا</u>
السيد ر • ستيل	
السيد ه • فيغنجير	<u>المانيا (جمهورية - الاتحادية)</u>
السيد ف • رور	
السيد ه • سوتريسما	<u>اندونيسيا</u>
السيد ب • ماونا	
السيد ل • دامانك	
السيد ب • سمائجونتاك	
السيد م • ج • محلاتي	<u>ايران</u>
السيد م • أنيسي	<u>ايطاليا</u>
السيد ب • كابران	
السيد س • م • أوليفا	
السيد م • أحمد	<u>باكستان</u>
السيد م • أكرم	
السيد س • م • دي سوزا اي سيلفا	<u>انيزيل</u>
السيد س • دي كيروز دوارته	
الآنسة دي كليرك	<u>بلجيكا</u>
الآنسة ج • فان دن برغ	
السيد ل • فوتريف	<u>بلغاريا</u>
السيد ب • غرنبرغ	
السيد ب • بوشيف	
السيد مونخ مونخ في	<u>بورما</u>
السيد ثان تون	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد ب • سويكا	<u>بولندا</u>
السيد ب • روسين	
السيد ي • شالوفتش	
السيد ت • سترويفاس	
السيد أ • ثورنبيري	<u>بيري</u>
السيد م • فيفودا	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد ي • ستروتشكا	
السيد أ • تسима	
السيد مسعود معاطي	<u>الجزائر</u>
السيد غ • هيردر	<u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
السيد ه • تيليكه	
السيد م • كلولفوس	
السيد ي • موبرت	
السيد ت • ميليسكانو	<u>رومانيا</u>
السيد م • ي • دوغارو	
السيدة ك • ايساكي ايكانغا كابيا	<u>زائير</u>
السيد أوسيل غنوك	
السيد أ • ح • جاياكودي	<u>سريلانكا</u>
السيد ه • م • غ • س • باليهكاكارا	
السيد س • ليدغارد	<u>السويد</u>
السيد ج • أندرسن	
السيد س • ايركسن	
السيدة ج • يونانغ	
السيد ه • برغلوند	
السيد ج • لوندلين	
السيد تيان جين	<u>الصين</u>
السيد يونغجيا	
السيد ونغ زهيون	
السيد ف • دي لاغورس	<u>فرنسا</u>
السيد ج • دي هوس	
الآنسة ل • غازاريان	
السيد م • كوتور	

الحاضرون فى الجلسة (تابع)

السيد ر • رود ريغس نافارو السيد أ • أغيلار باردو	<u>فنزويلا</u>
السيد ج • ر • سكينر	<u>كندا</u>
السيد ل • سولا فيلا السيد ب • نونيث موسكيرا السيد ج • ل • غارثيا هرناندث	<u>كوبا</u>
السيد د • د • دون نانجيرا السيد ج • موريو كيبوى	<u>كينيا</u>
السيد أ • ع • حسن السيد م • ن • فهمي	<u>مصر</u>
السيد ع • الصقلي السيد س • م • رحالي السيد م • الشرايبي	<u>المغرب</u>
السيد أ • غارثيا روبليس السيدة ز • غونزاليس اى رينجرو	<u>المكسيك</u>
السيد د • سامر هيس السيدة ج • ا • لينك الآنسة ج • ل • ق • رايت السيد ه • ل • سويفت	<u>المملكة المتحدة</u>
السيد س • أ • بولد السيد ل • بايارت	<u>منغوليا</u>
السيد و • و • أكينسانيا السيد ت • أغويي - ايرونزى	<u>نيجيريا</u>
السيد س • ساران السيدة ل • بورى	<u>الهند</u>
السيد أ • كوميفش السيد ف • غاجدا السيد ك • غيورفي	<u>هنغاريا</u>
السيد ه • فاغماكرز	<u>هولندا</u>

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد ل • غ • فيلدز
الآنسة س • ف • بورك
السيد ر • ف • سكوت
السيد ج • ميسكل
الآنسة م • إ • هوينكس

السيد ي • أوكاوا
السيد م • تاكاهاشي
السيد ك • تاناكا
السيد ت • آراي
السيد م • فرهونتش
السيد م • ميخايلوفيتش

السيد ر • جايبال
السيد ف • بيراساتيغي

الولايات المتحدة الأمريكية

اليابان

يوغوسلافيا

أمين لجنة نزع السلاح والممثل

الشخصي للأمين العام

نائب أمين لجنة نزع السلاح

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعلن افتتاح الجلسة العامة الثامنة والستين بعد المائة للجنة نزع السلاح .

وبمناسبة اسناد الرئاسة اليّ ، أود الادلاء ببيان موجز قبل البدء في برنامج عمل الجلسة .
" اننا نبدأ اليوم الشهر الثالث والأخير لدورة الربيع للجنة . وفي أثناء الأسابيع المتبقية أمامنا ، فاننا الى جانب نشاطنا العادي لجهاز للتفاوض حول نزع السلاح ، علينا أن نقوم باعداد تقريرنا عن نتائج جهودنا في التفاوض خلال السنوات الثلاث الأخيرة . وسنرفع هذا التقرير الى الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، وقد اقتررب موعد انعقادها .

ويجب أن يحدونا الأمل في أن هذه الدورة الثانية الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح سوف تسفر عن نتائج عملية أو على الأقل تعطي دفعة جديدة لا غنى عنها لتحقيق التقدم في مجال الحد من التسلح وفي مجال نزع السلاح . واننا في بلادنا نلمس اشتداد أمانى المواطنين أكثر فأكثر ، ويندر أن يعرفون دون أن تشر الجرائد اليومية الكبرى تحقيقا أو مقالا افتتاحيا بشأن الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح ، وأتصور أن هذا هو الوضع في الكثير من الدول الأخرى ، ويمكنني أن أضيف قائلا ان أنشطة اللجنة يتابعها الجميع في اليابان باهتمام كبير .

وانني أشعر اليوم بشرف عظيم اذ أقوم برئاسة هذا المحفل الدولي المبجل ، وانني بروح الاتضاع وبشعور بضخامة المسؤولية أضطلع بهذه المهمة ، وأتعهد ألا أدخر وسعا في أداء واجباتي .

ولحسن الحظ فان الرئيسين الممتازين اللذين سبقاني خلال هذا العام ، وهما السفير محلاتي من ايران ، والسفير ألسي من ايطاليا ، قد أنجزا تسوية معظم المشكلات المتعلقة بتضخيم أعمال هذه الدورة وانني مدين لهما بعض الشكر . وأود أن أشيد بفضلهما وأحيي بلدهما وأنوه بحسن ادارتهما الفعالة لأعمالنا في شهرى شباط / فبراير وأذار / مارس وأن مهمتي هي اذن أن أبذل قصارى جهدي لكي نستطيع بفضل مساعدتكم وتعاونكم انجاز أعمال دورة الربيع بصورة مقبولة .

وفي هذا الصدد أود أن أحيي السفير جايبال والسيد بيراماتيخي وبقية أعضاء الأمانة التي يشرف عليها بكفاءة وجدارة ممتازين وأود أن أعلن أنني أعتد اعتمادا كبيرا على مساعدتهما وعلى معونتهما في انجاز مهمتي .

وان اهتمامنا الرئيسي والعاجل ينصب طبعا على صياغة تقرير ملائم واضح الدلالة والمعزى ، بقصد تقديمه الى الدورة الثانية الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح . وان زملائي المعوقين يوافقونني يقينا حين أقول ان الدورة الثانية الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح لا ينبغي لها أن تحجب عن أنظارنا أهدافنا ومسؤولياتنا البعيدة المدى بصفتنا جهازا وحيدا متعدد الأطراف للتفاوض حول نزع السلاح . فلا يفوتنا أننا في الصيف بعد الدورة الثانية الاستثنائية علينا أن نعود الى هنا لاستئناف أعمالنا وبذل جهودنا لتحقيق تقدم حقيقي فعلي في مفاوضات جذرية حول نزع السلاح .

وقبل أن أختتم هذه الملاحظات الموجزة ، أود تقديم بعض تعليقات عملية لها أهميتها نظرا لضيق الوقت المتاح لنا في هذا الشهر أيضا . أقول في البداية ، إذ اعتمد على حسن تفاهمكم وعلى تعاونكم سأبذل قصارى جهدي للعمل على إبراز أهمية احترام مواعيد افتتاح واختتام جلساتنا . وانني أعتد على حسن تفاهمكم وعلى تعاونكم وعلى مساعدتكم لكي نسير بدورة الربيع الى نهاية موفقة " .

تواصل اللجنة اليوم دراسة البند ٦ من جدول أعمالها . وعنوان هذا البند : " البرنامج الشامل لنزع السلاح " . وأى عضو في اللجنة يرغب في الادلاء ببيانات عن موضوع آخر ذي صلة بأعمال اللجنة يمكنه أن يقوم بذلك طبقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي .
وأما على قائمة المتحدثين اليوم ممثلو السويد والأرجنتين وكوبا وأستراليا والمغرب والصين واندونيسيا .
والآن أعطي الكلمة الى المتحدث الأول المدرج اسمه في قائمتي ممثل السويد ، سيادة السفير ليدغارد .

السيد ليدغارد (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : سيدي الرئيس ، بعد الآراء التي عبرت عنها ، أرى باعتباري المتحدث الأول ، واجبا محببا الى نفسي ، أن أهنئك على اعتلائك منصب رئاسة اللجنة .

وانني إذ أفعل ذلك ، لا أظني أخالف نداك ، لأن المسألة في رأيي ليست مجرد تصرف لياقة ، انما أعبر عن ارتياح وفد بلادي إذ نراك تشغل منصب الرئاسة في هذا الشهر العسير شهر نيسان / أبريل . فالمفروض علينا خلال هذا الشهر انجاز أعمالنا وأن تقدم بها بيانا سليما لكي نرفع الى الدورة الاستثنائية أساسا سليما لتقييم انجازاتها .

فأنت المسؤول الأول ومعني شخصا أكثر منا بهذه الأمور التي تشغل بالك الى حد كبير . هذا الى أنك موصوف بصيرة نيرة وضمير الخيرة حيث تستطيع النجوس بمفاوضات دولية . لذا فحس نوليك ثقة كبرى حين نعتزم العمل تحت ادارتك أثناء شهر نيسان / أبريل هذا .

كما أود التعبير عن شكرنا لسلفك العظيم ، على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال اللجنة في شهر آذار / مارس . فلقد قام بترك الأعمال في هدوء وسكينة وحزم صارم وكان يمتاز باللباقة والكمياء التي يمكن أن ننتظرها من دبلوماسي ايطالي . ومن حقه أن يفخر ويزهو عن حق بالعمل الذي تم انجازه .

سوف أتحدث اليوم عن البند ٧ من جدول الأعمال : " الوقاية من سباق التسلح في الفضاء الخارجي " .

وبعد انقضاء خمسة وعشرين عاما على بداية عصر الفضاء ، نرى أن الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي قد أصبحت عديدة ، مثل الاتصالات اللاسلكية والملاحة الجوية وعلم الارصاد الجوية ومراقبة الأرض عن بعد الى غير ذلك . ومن الضروري يقينا أن يتحقق التقدم في هذا الاتجاه . غير أن التطبيقات العسكرية تتسع في الوقت نفسه وبسرعة . ففي الواقع ، ان الأغلبية الساحقة للأقمار الصناعية التي تم اطلاقها حتى اليوم كانت لها أغراض عسكرية . وحسب التقديرات فان ٧٥ في المائة تقريبا من الأقمار الصناعية التي تدور في المدار الفلكي منذ بداية عصر الفضاء في سنة ١٩٥٧ قد تمت لأغراض عسكرية . وهذا يوضح مدى اضافة الطابع العسكري القوي على الفضاء الخارجي ، على

حين ان أقمارا صناعية عسكرية كثيرة لا تعمر طويلا وثمة عاصر أخرى تتصل بالكيف تقدم أسبابا اضافية أخرى للخوف من أن يأتي يوم يتحول فيه الفضاء الخارجي الى ساحة قتال ، اذا لم نهب لعمل شيء لعرقلة الانحدار الى هذا الوضع .

فنحن نعيش في عصر يتميز بسرعة تقدم العلم والتقنيات وان أوهام اليوم لمستقبل العلم قد تصبح حقيقة الغد . وهذا صحيح بصفة خاصة في مجال التقنيات العسكرية وربما فيما يتعلق خاصة باستغلال الفضاء الخارجي . فنحن أقل من عشرة أو عشرين عاما كان معظم الناس يظنون أن الاستغلال العسكري للفضاء الخارجي هو من وحي الأوهام . على حين ان الفضاء قد أصبح المجال الرئيسي للسباق التقني للتسلح . وأنه لأمر جوهري أن نعمل على تجنب استمرار هذا السباق الى اجتذاب استثمارات ضخمة من الموارد البشرية والمادية لبلوغ غرض تافه مثل الحصول على موقف التفوق وامكانية المساومة على المزايا . وان المناقشات التي دارت مؤخرا حول الصواريخ المضادة للقذائف المتحركة ذاتيا (AM) وحول الدفاع بهذه الصواريخ تقدم لنا أمثلة عن التطور المحتمل في هذا المجال الذي سيكون باهظ التكاليف ومثارا لعدم الاستقرار .

يقينا أنه منذ وقت طويل أدرك الناس خطورة التطور الذي يثير التهديد فيما يتصل بالفضاء الخارجي . وفي مرات عديدة حاولنا أن نوجه انتباه اللجنة الى هذا الموضوع . ومازلت أذكر بصفة خاصة الكلمات المفيدة التي ألقاها ممثلو ايطاليا وهولندا ، وطلبنا موافقة الجمعية العامة في الخريف الماضي على قرارين . وبهذه المناسبة قامت دول الاتحاد السوفياتي والدول الغربية التي ذكرتها توا تسهم في النهوض بمفاوضات متعددة الأطراف حول هذا الموضوع .

وكلنا يعلم أن وتيرة التفاوض حول نزع السلاح غالبا ما تسبقها وتتخطاها وتيرة التطور التقنيات ومن هنا ينشأ التهديد بحرب في مناطق ظلت حتى اليوم في مأمن من غشي الطابع العسكري . وهذا موضوع خطير في مقدمة اهتمامات حكومة بلادي وللعديد بلا شك من الحكومات الأحرى امثنته في اللجنة .

ولقد تم فعلا بذل جهود كبرى في هذا الصدد . فمثلا المعاهدة المتعلقة بالفضاء الخارجي والتي تمنع وضع أسلحة نووية أو أسلحة أخرى فتاكة قادرة على التحطيم الكلي الجماعي في هذا الفضاء وتقتصر استخدام القمر والأجرام السماوية الأخرى على الأغراض السلمية فحسب . غير أن أحكام هذه المعاهدة لا تكفي للوقاية من السباق العام للتسلح في الفضاء الخارجي ، فيتعين بذل جهود أخرى في هذا الاتجاه .

وهذه المشكلة معروضة حاليا على لجنة نزع السلاح . ويغيب وفد بلادي لأن الموضوعات الهامة والعاجلة هي قيد البحث في هذا المحفل الوحيد للمفاوضات المتعددة الأطراف حول نزع السلاح . ونرى أنه على اثر الاتصالات الأولية الاستطلاعية التي تمت خلال الجزء الأول من دورة هذا العام يوجد مجال لصياغة تفويض ملائم لفريق عامل مخصص للجنة في خلال صيف ١٩٨٢ .

وان القوتين العظميين تلعبان دورا مهيمننا في الاستغلال العسكري والمدني للفضاء الخارجي . واننا نغيبط لأنهما قاما فعلا بمحادثات ثنائية حول استبعاد واقصاء أي سباق للتسلح في هذه الناحية .

ومما يؤسف له أن هذه المحادثات توقفت . وفي رأينا أنه من المنشود استئنافها بأسرع

ما يمكن .

غير أن الفضاء الخارجي ملك مشترك للبشرية بأسرها • ومشكلة استخدامه بصورة مشروعة أو بصورة فيها إساءة الاستغلال مسألة تهم جميع البلدان ، حتى لو كان للقوتين العظميين تفوق تقني صارخ ، فإن عدد البلدان التي ستكون قادرة على استخدامه سوف يزداد أكثر فأكثر • ولهذا السبب الطبيعي فإن حضر سباق التسلح في هذا المجال هو موضع مفاوضات متعددة الأطراف •

ويجب أن نذكر في هذا الصدد أن الأقمار الصناعية يمكنها أن تقدم اسهاما عظيم الفائدة في مجال نزع السلاح وذلك بتقديم وسائل التحقق والرقابة دون أن نبذو بمظهر الدخيل المتطفل • وكلنا يعلم أن الرقابة بالأقمار الصناعية أصبحت مقبولة ضمنا كوسيلة للتحقق في اطار مفاوضات "سولت" • وان فرنسا اذ استلهمت أفكارا مماثلة ، قامت بعبادرتها الجديدة الملازمة المتصلة بانشاء وكالة دولية للأقمار الصناعية الخاصة بالمراقبة • وان هذه المبادرة جديدة وتقدمية لأنها تمنح على جهاز متعدد الأطراف يقوم بدور جوهري في التحقق الدولي • وبما أن الاحتمال ضعيف في أن تقنيات التحقق المتوافرة فقط لدى بضعة بلدان يمكنها أن تكون مقبولة دوليا •

غير أن الموضوع العاجل بين اهتماماتنا طبقا لنص البند ٧ من جدول الأعمال ، هو البحث عن وسائل تجنب سباق التسلح في الفضاء الخارجي • ولعدة أسباب فإنه من العسير جدا أن نحدد على الفور وبالفاظ دقيقة مدى التحديدات والحظر الذي يجب النص عليهما لكي نستبعد بصورة فعالة في الفضاء الخارجي تطورا غير مرغوب فيه ، دون عرقلة أنشطة مشروعة • واحمدى المشكلات التي تثار هنا ، هي أنه توجد أنواع أسلحة في الفضاء لها تطبيقات عسكرية وأيضاً مدنية • هذا بالإضافة الى أن بعض أنواع الأسلحة العسكرية يمكن أن تكون لها آثار تدعّم الاستقرار وأخرى لها آثار تسبب عدم الاستقرار الى غير ذلك •

وثمة موضوع أساسي هو أن نعرف ان كان يجب أن نركز جهودنا على حظر أو تقييد بعض الأنشطة أو بعض أنواع الأسلحة في الفضاء أو التركيز على حظر أو تقييد بعض الأنشطة أو الأعمال التي قد تستلزم استراتيجيات أو أساليب أو قد تشكل هجوماً ضاراً • ولعلنا نبحث عن الجمع بين الدراستين •

ويبدو من الملائم أن نرى أولاً وقبل كل شيء ، الى أي حد تكون أحكام الوثائق مثل معاهدة ١٩٦٨ الخاصة بالفضاء الخارجي ومعاهدة ١٩٧٢ الخاصة بتحديد أنواع القذائف والصواريخ المضادة للقذائف وكذلك البروتوكول لنرى الى أي حد يجب استكمالها لكي تأخذ في الاعتبار التطور الحالي والمتوقع فيما يتعلق بحرب الفضاء •

ومن حيث المبدأ يجب أن نقرر دون إبطاء ان كان الحظر يجب أن ينصب على جميع الأقمار الصناعية العسكرية أم ينصب فحسب على أجهزة الفضاء التي تشكل بصورة متزايدة جزءاً لا يتجزأ من المعدات المصممة لأجل حرب برية •

وثمة موضوع آخر له أهمية كبرى هي أن نعرف الى أي مدى يكون من الممكن أو من المرجح تحديد البحوث والاعداد والتجربة وصناعة المعدات العسكرية لأجل الفضاء •

وثمة موضوع ثالث يجب البدء به أولاً وهو معرفة ان كان يجب البحث عن اتفاقية شاملة أم اختيار حل على مراحل • فلو تمت الموافقة على هذا الحل الأخير • يبدو من الملائم وضع قائمة بالأولويات التي يكون بموجبها التقدم الأكثر تهديداً موضوع مفاوضات • فمثلا يمكن أن نرى أن مشكلة

حرب ضد الأقمار الصناعية يجب دراستها في إحدى المراحل الأولى • وفي هذا الصدد تشار
مشكلات معقدة في التعريف • وقد أوضحنا السيد الموقر ممثل إيطاليا بصورة ملائمة وثاقبة يسوم
الثلاثاء الماضي •

وفي رأينا يجب قبل كل شيء حظر جميع الاعدادات التي ترمي الى عرقلة الاستخدامات التي
تؤدي الى الاستقرار في الفضاء الخارجي • ولا ينبغي أن التحقق بوسائل تقنية يتعرض للخطر •
كما ينبغي أيضا أن نأخذ في الاعتبار مشكلة اللاتماثل التي قد تثار في حالة خلاف مسلح بين
دول كبرى في مجال الفضاء ودول أخرى على مستوى الاتصالات اللاسلكية العسكرية • ان عددنا
كبيراً من الأقمار الصناعية القائمة مصمم بحيث تعطي انذاراً سريعاً في حالة الهجوم • فلو قضينا
عليها ، يمكن للخصم أن يقوم برد فعل بصورة غير متوقعة وغير منتظرة • فهذا النوع من الأعمال التي
تدعو الى عدم الاستقرار يجب في رأينا تحريمه وحظره •

ترى السويد أن الفضاء الخارجي نفسه كما هو الحال مع القمر والاجرام السماوية الأخرى ،
يجب أن يقتصر استغلاله فحسب على الأغراض السلمية • غير أن كلنا يعلم أن الاستخدامات
العسكرية للفضاء الخارجي هي غالباً ما تكون عديدة ومتكررة لعدة مرات ، وتذهب في أثرها الضخم
الى مدى بعيد جداً • ويصبح من الضروري للغاية أن تمنع هذه الأنشطة من أن تعرض للخطر
الاستخدامات المدنية والسلمية الحالية والقادمة للفضاء الخارجي •

ومن البديهي أن موضوع مراقبة الأنشطة العسكرية في الفضاء الخارجي والتحقق من احترام
التحديقات القادمة في المستقبل وأنواع الحظر سوف تثير مشكلات سياسية وتقنية صعبة ومعقدة •
وان وفد بلادى يولي أهمية قصوى لهذا الموضوع ويود أن يؤكد على ضرورة الوصول الى حلول متعددة
الأطراف لهذه المشكلات •

ان الالمام العام بالتطور العسكى الفعلي والكامن والمحتمل بشأن الفضاء الخارجي نراه
محدوداً وقصراً بصفة خاصة • وقد حاربنا في قطاعات أخرى من انسباق اعانمي لتتسبح فان
التستر المفرط بالنظر الى هذا الأمر هو احدى القوى الرئيسية التي تدفع الى سباق التسلح هذا •
فلو أن القوى الرئيسية في مجال الفضاء تود حقاً الوصول الى اتفاق من شأنه أن يشد اليه قبسولا
عالمياً فعلياً أن تبين أنها على استعداد لتقديم المعلومات وللرد على الأسئلة التي ستوجه اليها
بلا شك في اللجنة • وان وفد بلادى يرجوها بالحاح ليس فحسب أن تستأنف محادثاتها الثنائية،
وهكذا يتسنى للجنة نزع السلاح الى جانب الجهود التي تبذلها الدول الكبرى الرئيسية العسكرية
على الصعيد الثنائي أن تدرس أيضاً الموضوعات القائمة وتحقق التقدم •

وليس هناك أدنى شك في أن الدول العظمى في مجال الفضاء وخاصة الرئيسية من بينها
تتحمل مسؤولية خاصة في مجال الوقاية من سباق التسلح في الفضاء الخارجي • وان التقدم في
مجال تقنيات الفضاء هو من الضخامة بحيث انه يوسع من الهوة بين الدول الكبرى الرئيسية ومعظم
أعضاء المجتمع الدولي • غير أننا نكون مخطئين لو ظننا أن سوق احتكار الأقلية حالياً ستستدوم
باستمرار • فكلما أدركنا بسرعة هذه الحقيقة وقبلناها ، تحسنت التنبؤات بالتقدم في المفاوضات
القادمة • وهذا أمر لصالحنا جميعاً •

ولم يفت الوقت لتجنب سباق التسلح في الفضاء الخارجي فهو سباق لا جدوى من ورائه لأنه يؤدي الى تدمير ضخم في الموارد ويجعل كوكبنا أقل أمنا . ولكن الزمن عنصر حاسم فسي المفاوضات حول نزع السلاح ، فكلما انتظرنا ازدادت الصعوبة في دراسة المشكلات العديدة والمتشعبة التي ستواجهنا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر السيد السفير ليدغارد سفير السويد على بيانه وعلى العبارات الطيبة التي خصني بها . والآن أعطي الكلمة لممثل الأرجنتين ، سيادة السفير كاراسالين .

السيد كاراسالين (الأرجنتين) (الكلمة بالاسبانية) : سيدى الرئيس : لقد حرصت على تذكيرنا في كلمتك الافتتاحية العام الماضي عندما كانت اللجنة تدرس بصورة غير رسمية طريقة تحسين سير العمل بها . كنا نحن الاثنين أنت وأنا نناصر بشدة فكرة الغاء الطقس الذى أصبح تقليدا وأعني حرص جميع أعضاء اللجنة على تقديم التهاني للرئيس الجديد . ورأينا من الأفضل أن يتكفل ممثل واحد عن الوفود بالقيام بهذه المهمة المحببة . ولكن كما قلت أيضا ان الواقع يوضح أنه من العسير التخلص من تقاليد الطقوس . سيما أن هذا الطقس يعكس غالبا حقيقة . وليذا فأنني بهذه المناسبة سيدى الرئيس ، أود مخلصا أن أعبرك عن مدى ارتياحي اذ أراك ترأس مناقشاتنا أثناء شهر نيسان / أبريل . كما أعبرك عن تمنياتي بالوصول الى نتائج طيبة وستكون هذه النتائج طيبة لنا نحن أيضا ، اذ ان الشهر الأخير للدورة يشكل عادة بلورة الأعمال التي تمت . وستطلب جهودا استثنائية للنهوض نهوضا طيبا بالعمل المضني الذى طال ثلاثة أشهر . كما أود أن أعبرك للرئيس الذى انتهت مدة رئاسته السفير اليسى سفير ايطاليا عن عظيم تقديرنا للطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال اللجنة في الشهر الماضي . وان امتياز ادارته لا يتجلى فحسب في الجلسات الرسمية والاجتماعات غير الرسمية التي عقدناها ، أى أيضا في العمل الذى تم خارج جدران هذه القاعة . والتي لم يستطع الجميع الا لعام بنا وتقديرها ، وخاصة المشاورات العديدة التي قام بها وهو يرأس في الوقت نفسه فريق الصياغة ومبتمته هامة بصفة خاصة . ولقد نهض بكل هذه الأعمال بالمواهب التي تتسم بها الدبلوماسية الايطالية . لذا فأنني بروح الاقتناع والاخلاص الشديد أوجه اليه من وفد بلادى التيانى القلبية .

سأتحدث اليوم عن البند ٣ من جدول الأعمال " تسويات دولية فعالة لضمان الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد الالتجاء أو التهديد بالالتجاء الى الأسلحة النووية .

وما قد انقضت أكثر من ثلاث سنوات على لجنة نزع السلاح في دراسة هذا الموضوع ، طبقا للفقرة ٥٩ من الوثيقة الختامية ، ولا داعي لذكر نصها . ومع ذلك ، أود التذكير بأن الاجراءات التي توصي بها هذه الفقرة في الدورة الأولى الاستثنائية قد تكون انتقالية في انتظار تحقيق الهدف الأساسي الوارد في الفقرة ٥٦ الذى يذكر صراحة ، وهنا أستشهد بالنص : " الضمان الأكثر فعالية ضد خطر نشوب حرب نووية واستخدام أسلحة نووية ونزع السلاح النووى والقضاء الكامل على الأسلحة النووية " .

وأعلنت الأرجنتين ، وهذا هو رأيها دائما ، أنه ليس فحسب " الضمان الأكثر فعالية " ، كما يقول نص الوثيقة الختامية بل وربما الضمان الوحيد للبقاء ، بالمعنى الحقيقي للكلمة " ضمان " الذى يمكن أن تستفيد منه أى دولة هو حظر الأسلحة النووية والقضاء عليها .

ولا أرى داعيا لأن أكرر القول بأن هذا الهدف الأساسي هو اليوم أبعد مما كان عليه في
أى وقت سبق .

ومع ذلك فطيلة ثلاث سنوات متتالية أنشأت لجنة نزع السلاح فريقا عاملا مخصصا لهذا الموضوع
وأعادت تشكيله في سنة ١٩٨٢ . وقام هذا الفريق بعمل جدير بالشأن فيما يتعلق بتحديد
المشكلات وإيضاح المواقف . ووضع قواعد مشتركة والبحث عن وثيقة تشكل هدفا يعتبر منشودا عالميا ،
وأيا متعذرا ، من حيث بلورته في الحقائق الواقعة على الأقل مؤقتا .

ان الجمعية بقرارها ٩٥/٣٦ ، بعد أن أكدت على الضرورة الملحة في عقد اتفاق حول هذا
الموضوع ، وجهت " نداء" الى جميع الدول وخاصة الى الدول الحائزة للأسلحة النووية ، لكي تقدم
برهانها على ارادتها السياسية اللازمة للوصول الى اتفاق حول دراسة مشتركة وخاصة حول قواعد
مشتركة أو طريقة مشتركة يمكن ذكرها في وثيقة دولية لها قوة الالتزام " .

ان الاجتماعات التي عقدها الفريق العامل المخصص في سنة ١٩٨٢ توضح أن مواقف الدول
التي يجب أن تمنح الضمانات أي الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تتغير . فنذ بعض الوقت
حدث ما يمكن أن نسميه بلورة لوجهات نظرها المستندة الى مفاهيمها الاستراتيجية ، وتصريحاتها
على التوالي من طرف واحد . وتختلف هذه التصريحات وتتضمن سلسلة من الأساليب والشروط
والبنود للافلات والتخلص ، الأمر الذي يجردها من كل جوهر باعتبارها ضمانات يتوقف عليها أمن
دولة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية .

ونظرا لجمود هذه المواقف التي لا تتبدل وللأعمال الوافية في الكشف والاستقصاء التي قام
بها الفريق العامل ، يبدو بديها في نظر وفدنا أن المراحل القادمة يجب أن تكون في مجال
الارادة السياسية للدول الحائزة للأسلحة النووية ، وأنه لا جدوى من وراء مواصلة مناقشات نظرية
الى ما لا نهاية ، تنصب كلها دائما على تأكيد وجهات نظر سبق عرضها ومناقشتها . وعلى عكس
ذلك ، فان جدول الأعمال يتضمن موضوعات لم تتم بعد دراستها بدقة ، وعلينا تقدم خير الناصر
للنجاح .

وعدئذ يبدو من المنطقي أن نتساءل ان كان الوقت قد حان لأن نتوقف مؤقتا — وأقول
بوضوح مؤقتا — عن مواصلة الجهود التي تقوم بها اللجنة في مجال الضمانات المسماة سلبية .
ثم نخطر صراحة الدورة الثانية الاستثنائية بالموقف ، طبقا لما اقترحه السيد أحمد رئيس الفريق
العامل في خطابه ، سفير الباكستان في ٦ آذار/ مارس . ولعل الجمعية العامة تستطيع أن تعطي
انطلاقا جديدا لهذه المفاوضات . ولعل الدول الحائزة للأسلحة النووية تتمتع الفرصة لتعلن عن
سياسات جديدة أكثر تمثيا مع أمانى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية . ويكون هذا الضمان
موجها اليها ، وترى هذا الضمان مقبولا ، ان كان من المرجح فيه أن يكون لهذا الاجراء
أى معنى .

وتؤكد الأرجنتين على أن هذا المجهود لا يمكن أن يتجزأ الا بالموافقة على وثيقة دولية لها
قوة القانون الملزم . ولا ينبغي أن تتضمن هذه الوثيقة شروطا وتحديدا في الأثر والمدى ، لكي
تحميها جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، بل تتضمن تعهدا بالعمل فعلا على نزع
السلاح النووي لكي تؤدي الى الضمان الوحيد الحقيقي وهو القضاء على الترسانات النووية .

• وإن خبرة الفريق العامل المخصص توضح أن هذا الهدف لا يزال بعيد المال، وأن جميع الحلول الأخرى المقترحة أو المذكورة (قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن والتصريحات المماثلة من طرف واحد إلى غير ذلك) ليس من شأنها سوى انقاص أو إلغاء قيمة وثيقة محدودة الأثر •

ففي الواقع، طالما توجد أسلحة نووية يمكن استخدامها فأي اتفاق يسمى "ضمانات" لن يكون سوى بديل سياترك كثيرا من التساؤلات قائمة •

هل يمكن الاعتماد على مظاهره من النوايا؟ هل يمكن التأكد من أن دولة حائزة للأسلحة النووية حتى ترى أن أمنها القومي ومصالحها الحيوية مهددة، لا تلجأ إلى الوسائل المتوافرة لديها للدفاع عن أمنها ومصالحها؟ وإن آثار سلاح نووي هل لن تكون واضحة في جميع الأراضي لدولة من المفروض أن "ضمانا" يحميها، حتى لو كانت الدولة موضع الهجوم هي دولة أخرى غير محمية بهذا "الضمان" ولكن لها حدودا مشتركة مع تلك الدولة؟

هذه التساؤلات وغيرها من التي تساورنا جميعا، لا ينبغي أن تمنعنا من البحث عن الوسائل التي تسمح بأن نزيد ولو بقدر محدود أمن الدول في عالم يزداد فيه احتمال وقوع كارثة نووية •

ويجب أن يحدونا الأمل في أن الجمعية العامة في دورتها الثانية المكرسة لنزع السلاح، وهذه الجمعية العامة هي الجهاز الذي عن طريقه يعبر المجتمع الدولي عن آرائه في هذا المجال الذي يشد انتباه الشعوب بصورة تشد وضوحا • وأملنا أن الجمعية العامة ستتاح لها الفرصة لا عطاء وثبة جديدة للمفاوضات حول البند ٣ من جدول أعمالنا • وإن الدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية ستجد نفسها عددًا أمام تحد جديد • وفي هذا الأمر وكذلك في مجالات أخرى، ستوقف أمور كثيرة على الخيال الخلاق والمرونة التي يمكن أن تتحلى بها هذه الدول لكي تأخذ في الاعتبار الاحتمالات المشروعة لكافة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية •

في الواقع، يا سيادة الرئيس، إن كل الآراء التي تدور حول الأسلحة النووية مرتبطة فيما بينها، ويمكن أن نؤكد بأن أمن جميع الدول، أو على أية حال، أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية سوف يتحسن بقدر ما نتخذ من إجراءات للوقاية من حرب نووية •

ولعله من المفيد في هذا الصدد التذكير بالقرار ٣٦/٨١ بـ الذي وافقت عليه الجمعية العامة بالتوافق في الآراء في دورتها الأخيرة • فالجمعية العامة ترجو بالحاح في الفقرة الأولى من أحكام هذا القرار "جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تقدم إلى الأمين العام آراءها واقتراحاتها العملية التي ترمي إلى ضمان الوقاية من حرب نووية" (لكي تدرسها الجمعية العامة في دورتها الثانية الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح) • وعلى قدر علم وفد بلادي، لم يصل حتى الآن أي رد من أية دولة حائزة للأسلحة النووية، على هذا النداء الموجه من الجمعية العامة، بالرغم من انتهاء المهلة التي حددها القرار ٣٦/٨١ بـ، وهي ٣٠ نيسان / أبريل ١٩٨٢ •

ومع ذلك، فإن هذه العملية بدأت تتقدم فعلا • فحكومة الهند على أساس أحكام الفقرة الثانية من أحكام ذلك القرار قد سلمت إلى أمين عام الأمم المتحدة في ٨ شباط / فبراير ١٩٨٢، تعليقاتها واقتراحاتها المتعلقة بالوقاية من حرب نووية • وهذه التعليقات، وأنا على يقين من ذلك، سوف تدرس بعناية في الدورة القادمة للجمعية العامة •

ويرى وفد بلادي ، يا سيادة الرئيس ، كما سبق أن قلنا ، ان الوقاية من حرب نووية ، تظل الموضوع الذي يحظى بالأولوية العليا • وأنه حتى لو سبق ذكر ذلك في الوثيقة الختامية منذ أربع سنوات ، فان الطابع العاجل لهذا الموضوع ، يزداد اليوم أكثر عن ذي قبل ، لأن الزمن الذي انقضى منذ ذلك الحين ، جعل التهديد يزداد الحاحا •

• وان الجمعية العامة في دورتها الثانية الاستثنائية لن يفوتها أن تولي اهتماما كبيرا لهذا البند من جدول الأعمال • ولكي يتسنى لهذه الدراسة أن تؤدي الى نتائج عملية ايجابية وممكنة التحقيق ، يجب على كل الدول المعنية أن تقدم اقتراحات ومقترحات عملية ، وفي مقدمة هذه الدول نذكر الدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية وللوسائل القادرة على اثاره حرب نووية •

لذا يجب أن نأمل أن الاقتراح الذي أوصى بالموافقة على القرار ٢٦/٨١ بـ يتبلور في الواقع العملي • وان صح ذلك ، فعندئذ يكون قد تحقق اسهام هام في أعمال ذلك اللقاء الدولي الذي يحتل اليوم مكان الصدارة بين اهتماماتنا ، وأعي الدورة الثانية الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر السيد السفير كاراسالس على بيانه وعلسى العبارات الطيبة التي خصني بها • والآن أعطي الكلمة لممثل كوبا سيادة السفير سولا فيلا •

السيد سولا فيلا (كوبا) (الكلمة بالاسبانية) : أود قبل كل شيء أن أوجه السلي السيد السفير اوكاوا وتهاني وفد بلادي لرئاسته لجنة نزع السلاح في أثناء شهر نيسان / أبريل • واننا على يقين من أنه تحت ادارتك الحكيمة الرشيدة التي قدمت عنها عدة براهين ، كرئيس للفريق العامل بشأن الأسلحة الكيميائية • وان هذا الجهاز للتفاوض سوف يختتم بنجاح دورة الربيع لهذا العام • واسمح لي أيضا بتهنئة سلفك السفير أليسي على الطريقة الفعالة التي أدار بها أعمالنا في شير آذار / مارس •

سيدى الرئيس ، ان الفريق العامل المخصص الذي أنتأته هذه اللجنة للتفاوض حول اتفاقية بشأن حظر الأسلحة الكيميائية ، هو احد الأفرقة التي قامت ، في رأينا ، بعمل يستحق كل تقدير • وعلى مدى سنوات طويلة ، حظر السعي الى هذا الهدف بتشجيع المجتمع الدولي • ولأجل هذا بالضبط أوقف هذا الجهاز للتفاوض جزءا كبيرا من أعماله •

وان كان هذا الفريق يتمتع بتفويض محدود عند بداية أعمال اللجنة ، وكانت جميع الوفود لا تترتاح الى ذلك ، فان تفويضه قد اتسع أخيرا في هذا العام من الناحية التقنية • وان هذا الفريق قادر كل القدرة على النهوض بأعماله في أقل وقت ممكن •

ويقينا ان الآمال التي علقناها عدة وفود على أعمال الفريق يبدو أنها تتبدد أمام ما يشكل بلا أدنى شك بداية سباق جديد لولبي للتسلح ، كالقرار بالبدء في صناعة أسلحة كيميائية — انشطارية •

وفي خطاب له أمام المؤتمر العاشر للنقابة العالمية الذي انعقد مؤخرا في هافانا ، أعلن رئيس مجلس الدولة ورئيس مجلس وزراء جمهورية كوبا ، فيدل كاسترو :

" في الظروف الراهنة ، ان تحسين أى نمط للأسلحة ، يثير رد فعل يكره على عمل تحديد لأنظمة الأسلحة والعدول السريع عن وسائل الحرب المتبعة سابقا لأنها

أصبحت بالية وغير صالحة للاستعمال • وفي كل يوم تزداد تكاليف هذه الأسلحة وكذلك
تقل مدة بقائها • هذا هو المنطق الأحق وخبل سباق التسلح " •

وإن إنتاج هذا الجيل الجديد من الأسلحة الكيميائية يضيف حلقة جديدة إلى السلسلة
المشؤومة التي بدأت تكتمل بقرار تأجيل التصديق على اتفاق " سولت ٢ " وتستمر بقرار البدء في
إنشاء قواعد صواريخ جديدة نووية متوسطة المدى في أوروبا • وثمة قرار مؤخرًا بصناعة أسلحة نووية
بالنيوترون •

وقد قيل بحق إن صناعة الأسلحة الانشطارية تعقد تعقيدا كبيرا المفاوضات الهادفة إلى
حظر الأسلحة الكيميائية كما أن لها أصداء سلبية فيما يتعلق بتحديد الطاقة السامة والنواحي
المتصلة بالتحقق • وبمناسبة تشعب هذا الموضوع الأخير ، فإن الوثيقة CD/167 المقدمة من وفد
كندا في ٢٦ آذار / مارس ١٩٨١ أي منذ عام واحد بالضبط ، تذكر أن الموقف يمكن أن يصبح أكثر
توترا لو قررت الولايات المتحدة أن تقوى من قدرتها عن طريق الأسلحة الانشطارية • ولسوء الحظ
أصبح هذا التنبؤ حقيقة •

والحجج المقدمة لتبرير صناعة هذا الجيل الجديد من الأسلحة الكيميائية تستند إلى نظرية
الردع • ولهذا السبب فإن وفد بلادي لا يقبل هذه الحجج •

وذكر ممثل الولايات المتحدة في الخطاب الذي القاه أمام اللجنة في ٢٠ آذار / مارس
الماضي أن الحظر الفعلي للأسلحة الكيميائية قد يكون وسيلة لتدعيم أمنها وأمن حلفائها وأمن
الدول المحايدة غير المنحازة • وباعتباري أمثل دولة غير منحازة ، يجب أن أذكر في هذا الصدد ،
أنه لا يمكن بلوغ هذا الهدف بتكثيف سباق التسلح الكيميائي • فالسلاح الكيميائي الانشطاري هو
أبعد ما يكون عن حماية أمن الدول • بل هو يزيد من المخاطر التي تتهددها ، إذ يجعل من
مواد كانت تستخدم عادة لأغراض سلمية عناصر حرب كيميائية •

وكذلك تنميا مع ما سبق ، فإن الوثيقة CD/264 تتضمن مختلف الحجج التي لا تصمد أمام
تحليل دقيق • واذ تستند دائما إلى سياسة الردع وتلوح بخضروهمي لا وجود له في الواقع ،
تسعى هذه الوثيقة إلى إعطاء صورة بأن هدفها تدعيم الدفاع ، على حين إن النية الحقيقية هي
يقينا الإجبار على التفاوض انطلاقا من موقف القوى المتفوق •

واننا اليوم نفهم سبب هذه الادعاءات الباطلة والمغرضة المتصلة باستخدام أسلحة كيميائية
في هذه المناطق أو تلك • فلقد اتضح الآن أن الهدف هو توجيه الرأي السياسي للقضاء بقدر
الامكان على أية معارضة ضد هذا السباق الجديد اللولبي للتسلح بالأسلحة الكيميائية •

وإن صناعة هذا الجيل الجديد من الأسلحة يقيم عقبة كئود في سبيل أعمال اللجنة وخاصة
أعمال الفريق المخصص ذي الكفاءة والصلاحية فيما يتعلق بأثر الحظر ومداه ، والتصنيف حسب
الطاقة السامة ، والنقل والاعلان عن المخزونات ووسائل الصناعة واجراءات التحقق •

ولكي نأخذ فكرة عما سبق ، يكفي أن نذكر أن سمية المواد التي يمكن استخدامها كعناصر
مكونة للمزيج الانشطاري ترمي ليس فحسب إلى أن تزيد من فئة العناصر السامة في النيوترون ، بل
سيكون من المستحيل استبعاد ظهور مواد لها آثار أخرى سامة •

وفيما يتعلق بتصنيف حسب الطاقة السامة فقد تجلّى في اللجنة وجود معايير مضادة •
وقد ذكر البعض بحق في رأينا أن الطاقة السامة في المواد الانشطارية لا يمكن تحديد
ما سيتلوها ولا حسب المنتجات النهائية •

ففي الحالة الأولى قد يتم تصنيف المواد الانشطارية في فئة أضعف ، وفي الحالة الثانية قد
نغفل دور المنتجات الثانوية لرد الفعل النهائي •

أما فيما يتعلق بالنقل فيجدر بالذكر أن خطر انتشار الأسلحة الكيميائية يزداد ، إذ يتعذر
تحديد أهداف بعض العمليات ، بل يستحيل التمييز بين المواد الكيميائية الخاصة بالتجارة وتلك
التي تستخدم لأغراض التسليح •

ومن ناحية أخرى فهذا يقيم عقبات كأداء لا ثبات حالات الانتهاك •

أما فيما يتعلق بالاعلان عن المخزونات من الأسلحة الكيميائية بوسائل الصناعة ، فلا داعي
لأن نذكر أن هذا سوف يصطدم بصعوبات على اثر انتاج مواد كيميائية لأغراض تجارية يمكنها أن
تستخدم أيضا في صناعة أسلحة انشطارية • ويجدر أن نذكر في هذا الصدد أن هذا يمس أيضا
الدول النامية غير الحائزة للأسلحة الكيميائية وتكون مضطرة الى تقديم بيانات بشأن اقتصادها ، وقد
تستخدم هذه البيانات عمدا وعن قصد لعرقلة تميمتها •

وفي ختام كلمتي يا سيادة الرئيس أرجو أن تأذن لي بتقديم بعض ملاحظات موجزة بشأن
اجراءات التحقق • ومما لا شك فيه أن ظهور السلاح الكيميائي الانشطاري قد خلق موقفا جديدا
وأن وسائل الرقابة التي ناقشناها منذ سنوات عديدة لا يبدو أنها تضمن بصورة أكيدة وجود أو عدم
وجود السلاح الانشطاري في بلد معين •

بل ان وجود مواد كيميائية يمكن استخدامها في غرض مزدوج أي يمكن استخدامها في
الصناعة الغذائية والصناعة العسكرية على السواء • فيذ. ينزع كل فعالية عن انتقته. أسمى على
الطبيعة أو في عين المكان ، وطالما نادت بذلك عدة وفود • ويمكن أن نضيف الى هذا كله أن هذا
الموقف يسمح للدول باخفاء الميزانية التي تخصصها للأسلحة الكيميائية • وهذا ينعكس أيضا على
الاعلانات التي أشرت اليها •

وبعد هذا كله ، من المهم أن نسلم مرة أخرى بأهمية نظام وطني للتحقق والرقابة بحيث
ترتبط بذلك هبة الدول وكرامتها ، فعليها اتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان الاحترام الدقيق
لأي اتفاق دولي في هذا الشأن •

ان أهمية نظام وطني للتحقق كأساس للرقابة على أي اتفاق تزداد ازديادا ضخما فيما يتعلق
باجراءات التحقق الدولية ، بما ان اسهام الدول المباشر في مراقبة احترام الاتفاقات حسب
التزامها وتعهداتها ، بجانب الشكوك والظنون حول احترام هذه الاتفاقات ويضمن عدم اشارة
أية صعوبات تعرقل جمع البيانات اللازمة لتحقيق رقابة فعالة •

وفي الختام يا سيادة الرئيس ، أرى من الضروري التسليم بأهمية المفاوضات الثنائية التي
دارت خارج اللجنة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والتي توقفت حاليا من جانب واحد
ويدون أي مبرر • ومما لا شك فيه أن استئناف هذه المفاوضات سوف يساعد على حل العديد من
المشكلات التي يصطدم بها حظر الأسلحة الكيميائية وخاصة الأعمال التي يجب أن تتجزأ هذه
اللجنة في هذا الصدد •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل نوبيا على بيانه وعلى العبارات الطيبة التي خصني بها • والآن أعطي الكلمة للسيد ممثل المغرب ، سيادة السفير الصقلي •

السيد الصقلي (المغرب) (الكلمة بالفرنسية) : سيدى الرئيس ، لك أن تقدر أنني لا أستطيع مقاومة الاغراء في أن أصارحك بعدى سرور وفد المغرب اذ نراك ترأس أعمالنا فسي شهر نيسان / أبريل •

وان تغانيك في خدمة قضية نزع السلاح واحساسك الشديد بكل ما هو انساني لا تفسر سوى جزئيا يقظة الضمير الواعي والغيرة التي تبرهن علينا دائما حين تقدم اسهام بلادك القيم لأعمال لجنتنا • وان بلدك صديق حميم لبلادى •

كل هذه الصفات والسجايا التي تتحلل بها الى جانب حلولك كياستك وعظيم اللياقة واللطف التي تتسم بها الى جانب رقة روحك ، كلها انعكاس للحضارة العظمى التي تنتمي اليها • هذه كلها جعلت منك رجلا نتقبل آرائه ووجهيات نظره بتقدير كبير •

واننا على يقين من أنه تحت رئاستك سنرى الانطلاقة التي دفع بها اللجنة سلفك العظيم السيد الموقر ممثل ايطاليا السفير أليسي ، سوف تواصل على اعطاء وثبات لهذه الانطلاقة •

سيدى الرئيس ، أود أن أقصر كلمتي اليوم على مشكلة توليها بلادى أهمية رئيسية ، وهي مشكلة ضمانات الأمن التي تمنح للدول غير الحائزة للأسلحة النووية •

وكما تعلم ، فهذه المشكلة تشغل بال جميع الدول منذ عقدين تقريبا • ولقد بذلت جهود جادة وجبارة في عدة محافل دولية وخاصة عند انعقاد مؤتمر ١٩٦٨ الخاص بالدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، وعند وضع معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية •

وبحذر التذكير بهذه الحوادث ، اذ كان ولا يزال الهدف من اجل تحرير البلاد غير الحائزة للأسلحة النووية من حواس الخوف الجماعي من الالتجاء أو التهديد بالالتجاء الى السلاح النووي ضدهم • وتود هذه الدول الحصول على تعهد من الدول الحائزة للأسلحة النووية ، تعهد قانوني ملزم بأنها لن تستخدم أبدا ولن تهدد قط باستخدام الأسلحة النووية ضد احدى الدول التي تتعهد بعدم الحصول على أسلحة نووية •

ولقد أدت هذه الجهود الى النتائج التي نعرفها جميعا : القرار ٢٥٥ لسنة ١٩٦٨ ، لمجلس الأمن وقرار الجمعية العامة ٢٩٣٦ (د - ٢٧) والخصصة بيانات من طرف واحد التي صرحت بها الدول الخمس الكبرى الحائزة للأسلحة النووية •

وان المغرب تضافرا مع دول أخرى غير حائزة للأسلحة النووية قد تعهد بانضمامه الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بعدم الحصول على أسلحة نووية بأية صورة من الصور • وحاول المغرب أثناء المؤتمر الخاص بدراسة هذه المعاهدة الحصول مقابل ذلك على ضمانات أمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية •

وكان الوفد المغربي قد طالب في المؤتمر الأول لبحث المعاهدة والذي عقد عام ١٩٧٥ بأن يقر المؤتمر وتيقة دولية تتصل بضمانات الأمن وتشكل جزءا لا يتجزأ من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية •

ولا نود أن نطيل الحديث عن النتائج التي أسفرت عنها هذه المحاولات فهي معروفة لكم جميعا .

سيدى الرئيس ، في أثناء الدورة الاستثنائية التي كرستها الجمعية العامة في سنة ١٩٧٨ لنزع السلاح أعطت الجمعية العامة وتبعية جديدة للجهود المبذولة في هذا المجال . ففي الواقع ، في الفقرة ٥٩ من الوثيقة الختامية لتلك الدورة فإن الجمعية العامة بعد أن سجلت التصريحات التي أدلت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية وجهت رجاء حارا الى هذه الدول لتواصل جهودها لعقد تسويات دولية فعالة بقصد أن تطمئن وتؤمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد الالتجاء أو التهديد بالالتجاء الى الأسلحة النووية . وان بلادى ، اذ ترى أن النتائج التي حصلت عليها غير كافية ، بما في ذلك التصريحات من طرف واحد ، قد رحبت بالموافقة على الفقرة ٥٩ ، كما نغتنب للطريقة التي تدرس بها لجنة نزع السلاح هذه المشكلة . ومن الخير التذكير بأنه منذ ١٩٧٩ ، شكلت اللجنة لهذا الغرض فريقا عاما مخصصا استقاد حتى هذه الدورة من كفاءة مندوبين ممتازين من مصر وايطاليا تولوا رئاستها . كما يستفيد الفريق اليوم من خبرة ومهارة السفير منصور أحمد من الباكستان .

ودون الانتقاص من ضخامة العقبات التي تعترض طريق البحث عن طريقة مشتركة يمكن ادماجها في وثيقة دولية ذات طابع قانوني ملزم . ومن المهم أن نواصل جهودنا لتحقيق هذا الهدف .

وان الدراسة التي قامت بها اللجنة قد أتاحت :

١ - تحديد مختلف نواحي التعهدات بعدم الالتجاء أو التهديد بالالتجاء الى الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة على هذه الأسلحة و

٢ - القيام بتحليل حذرى مقارن لمختلف النواحي لأجل الوصول الى طريقة مشتركة أو قاعدة مشتركة .

وان المناقشات خلال الأربع دورات للفريق العامل قد أتاحت معرفة الآراء القائمة معرفة تفصيلية . واننا في الوقت الراهن نلقى أنفسنا أمام مفهومين : من ناحية ، تلك التي ترى منح ضمانات دون أية شروط أو تحديدات ، ومن ناحية أخرى ، المفهوم الذى يتطلب استيفاء بعض المعايير لتحديد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والتي قد تشملها الضمانات .

وان الوفد الذى لم يمثل بلدا أهرم تعهدا ملزما لا يمكنه قبول بعض الشروط التي تقترحها بعض الدول الكبرى النووية . كما لا يمكنها أن تقبل مطالبة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية مثل المغرب بقبول تعهدات اضافية .

ولا يمكننا أن نقبل أن دولاً مثل المغرب هي طرف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية يتعين عليها أن تتنظر أن تنشأ في منطقتها منطقة مجردة من الأسلحة النووية ، قبل أن تتشدد الاستفادة من ضمانات الأمن . وان بلادى لا تدخر وسعا في أن تنشأ في افريقيا ، وفي الشرق الأوسط مناطق مجردة من الأسلحة النووية ، غير أن الجهود التي تبذلها افريقيا والشرق الأوسط لتجريد قارتها من الأسلحة النووية ، منذ عقدين تقريبا ، لم تسفر عن أية نتيجة مع الأسف ، بسبب موقف جنوب افريقيا السلبي . وان جهود التجريد من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط تصطدم هي أيضا بعرقلة متعمدة من اسرائيل . ولو تذكرنا دائما هذه البيانات يمكن فهم موقفنا تجاه هذا الموضوع .

كذا لا يمكن للمغرب أن تقبل أن تجعل منح الضمانات لدولة طرف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية مرهونا بانضمامها الى اتفاق حول عدم اقامة أسلحة نووية على أراضيها .

سيدى الرئيس ، بما أن الأمر يتعلق بالصورة التي يجب أن تتخذها التسويات الدولية لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد الالتجاء أو التثديد بالالتجاء الى الأسلحة النووية . وان وفد المغرب قد أعلن عدة مرات عن تأييده لعقد اتفاقية دولية في هذا المجال .
واننا نغضب اذ نتبين أنه من حيث المبدأ لا توجد أية معارضة ضد هذه الطريقة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر السيد السفير صقلي على كلمته وعلى عباراته الطيبة نحوى . والان أعطي الكلمة الى ممثل استراليا السيد السفير سادلير .

السيد سادلير (استراليا) (الكلمة بالانكليزية) : سيدى الرئيس ، انني سعيدة للتحديث باسم وفد بلادي لكي أمنك لرئاستك لهذه اللجنة ولكي أحيي في شخصك ممثل دولسة تربطها باستراليا لير. فحسب علاقات اقليمية وثيقة بل وترتبط بنا بمعاهدة خاصة .

واسمح لي أيضا أن أعبّر عن شكرنا وتقديرنا لسلفك السيد أليسي سفير ايطاليا ، على الطريقة الفعالة والحكيمة التي أدار بها أعمالنا . اذ انه الى حد كبير أمكن للجنة بفضل جهوده الشخصية تحقيق تقدم ملموس في عدة جبهات بالرغم من الجو الدولي الملبد والمتوتر .

وأنتقل الآن الى بندين مدرجين في جدول أعمالنا ، وهما الأسلحة الكيميائية والأسلحة الاشعاعية .

وبصفنا أعضاء في لجنة نزع السلاح يمكننا أن نشعر بالارتياح ، لما امتزنا به من فهم سليم للأولويات ، ولما هو ملائم ، الأمر الذي حدا بنا الى تكوين فريق عامل مخصص للأسلحة الكيميائية ، الذي له تغيّض بوضع اتفاق عن حظر مثل هذه الأسلحة .

في هذا المجال أو غيره ، ينصب انتباه الرأى العام الدولي أكثر فأكثر على هذه الأدوات التي قد تؤدي الى حرب حرقاء ومشؤومة . وان مجرد وجود هذه الأسلحة لا يكف عن أن يزيد من نواحي القلق الدولي . فهذا الموضوع يثير الانفعال منذ أول استخدام مفرغ للأسلحة الكيميائية منذ ما يقرب من ٧٠ عاما . وليس الانفعال أساسا طيبا للقيام بمناقشة منطقية أو مفاوضات جذرية ، ولكنه يقدم دفعة للبحث عن اتفاقية ترمي الى القضاء على هذه الأسلحة ويمرر الطابع العاجل لهذا البحث .

ويوجد فعلا توافق في الآراء حول الوسائل لتحقيق مثل هذه الاتفاقية ، وعلى الصورة الواجب اعطاؤها لها . فمثلا يوجد توافق في الآراء حول ضرورة عقد مثل هذه الاتفاقية . كما يوجد توافق في الآراء حول حقيقة أن هذه اللجنة هي الجهاز اللغف والمختص بالتفاوض حول اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية . وان أحدا لا يشك في هذا الأمر في الدعاية التي تتعلق في الوقت الراهن بالأسلحة الكيميائية . ففي الواقع ، هذا يرجع جزئيا الى فعاليتها خاصة ضد المدنيين والأشخاص غير المحميين حماية كافية . الأمر الذي يجعل مغريا الالتجاء الى هذه الأسلحة ، ويزيد من ضرورة التعجيل بحظرها .

فان كانت منتجات كيميائية من نمط أو آخر تستخدم فعلا في الحروب القائمة في أجزاء عديدة من الكرة الأرضية • فمما لا شك فيه هو أن ضحاياها عديدون • فاذا كان هناك استعراض للأسلحة الكيميائية في جانب أو آخر من جانبي المسرح العسكري الأوروبي ، فهذا لأن استخدام الأسلحة الكيميائية في بعض الحالات العسكرية يقدم مزايا حاسمة حتى لو كانت أهداف هذا الهجوم لديها وقاية معينة • وان كان يتعين ازدياد القدرة على حرب كيميائية عن طريق أسلحة انشطارية مثلا ، فهذا لأن ازدياد قدرة الحرب الكيميائية قد يكون لأن لها قوة الردع • وليس في نيتي أن أقدم هنا تقييما لمختلف التقارير الرسمية التي نشرت حول هذه الموضوعات ، ولكنني سأعود إليها عندما أشرح الميعة التي تتظر اللجنة •

بقيت مشكلتان كبيرتان تنتظران حلا في جهودنا لحظر الأسلحة الكيميائية ، وهما مشكلة العدى والأثر ومشكلة التحقق • فمشكلة المدى أو الأثر بما فيها الموضوع الهام الخاص بأن نعرف ان كان يجب أم لا وجود حظر في الاستخدام وهذه المشكلة هي موضع خلاف • غير أنه يوجد هنا أيضا توافق في الآراء حول بعض النقاط الأساسية • واحدى هذه النقاط هي الطابع المقسدر لبروتوكول جنيف ١٩٢٥ فهذا البروتوكول يحرم استخدام الأسلحة الكيميائية ، حتى لو كان لا يفعل ذلك بصورة شاملة • ان هذا البروتوكول بعيد عن الكمال • فعليه أن اللبس والغموض يكتفانه ، كما أن أثره ومداه غير كافيان • غير أن بروتوكول ١٩٢٥ يمتاز بفضل كبير وهو أنه موجود وقائم وأنه جزء من جهاز جبرى وقهرى • وسوف يتحتم الرجوع الى البروتوكول في الاتفاقية الجديدة التي نعمل على وضعها • لأنه أيا كان مدى الوثيقة الجديدة وأثرها فسيكون أساسها انجازات ١٩٢٥ • فيتعين على اتفاقيتنا اقامة صلات مع البروتوكول ربما في الديباجة ، فهي بذلك تدعم البروتوكول وسيكون هذا الدعم متبادلا • وسوف نتضح أكثر ارادة المجتمع الدولي في أن تصبح الأسلحة الكيميائية مستحيلة •

ففي الماضي ، عبرت بعض الوفود عن قلقها من أن اتفاقية جديدة قد يكس من شأنها اضعاف بروتوكول ١٩٢٥ • ولا أظنها بحاجة الى القلق • فعندما تستد أية معاهدة السى معاهدة أخرى سابقة عليها فان القوة القانونية للمعاهدة الأولى السابقة لا تضعف مطلقا • ولا يوجد أى لبس في التعهد والالتزام • فسيظل طرف مرتبطا باحدى الوثيقتين وليس بالوثيقة الأخرى • واذا كانت دولة طرف في الوثيقتين فالالتزام يكون أيضا واصحا • ومن الناحية العملية ، يبدو أن من المحتمل الى حد كبير أن جميع الدول الأطراف في بروتوكول ١٩٢٥ سوف تضم أيضا السى الاتفاقية الجديدة •

وثمة نقطة أخرى أساسية في مجال الأثر والعدى والتي يوجد بشأنها توافق في الآراء، وهي نقطة تعريف معيار الاتجاه الذى سوف تتخذه المواد الكيميائية • فمن المقبول عامة أن الصناعة والتخزين والاحتفاظ والنقد الى غير ذلك لبعض المنتجات الكيميائية ذات طاقة تسم عالية يمكن التصريح بها • وان المعيار الأساسي للتمييز بين المنتجات الكيميائية التي يمكن التصريح بها والتي يجب حظرها هو الغرض المخصصة لأجله والوجهة التي ستخذه • فان تعريف المعيار الخاص بالاتجاه العام هو حجر الزاوية في المعاهدة التي نحاول وضعها • وجميع التعدييدات وأى تعريف سيؤدى بنا الى الفكرة نفسها • وعند تعريف وتحديد فئات المنتجات الكيميائية ومعدل الطاقة السامة بها وأية منتجات كيميائية أخرى ضارة فالمعيار الأساسي هو الغرض منها والاتجاه الذى ستخذه هذه المنتجات • فمعيار الاتجاه لوجهة الوصول هو الذى يحدد المنتجات الواجب حظرها أم لا •

معياري الغرض الذي من أجله صنعت هذه المنتجات هو المعيار السليم للتمييز بين هذه المنتجات • فمعياري جهة الوصول يرمي في الواقع اذن لمعرفة ان كان المقصود من هذه المنتجات الحصول على مزايا عسكرية • أي استخدام المنتجات الكيميائية في الحرب ، فمن المنطقي اذن تقرير حظر استخدام المنتجات الكيميائية وصناعتها وتخزينها الى غير ذلك ان كان المقصود بنسب استخدامها في الحروب •

وان حظر الاستخدام يكون أيضا منطقيًا من وجهة نظر أخرى • فمن المحتمل أن شروط اتفاقية حول الأسلحة الكيميائية والتي ترمي الى أن تحدد ان كانت الاتفاقية موضع احترام أم لا ، لن يتسنى تطبيقها الا اذا ظهرت اشاعات ومعلومات تقول بأن هناك أسلحة كيميائية تستخدم • لعلمكم ترون أن حديثي هذا يتسم بالتشاؤم لكنه من قبيل الحديث عن الأسوأ كما يقولون في لغة هذا العصر ولكنه حديث واقعي ، عملي • ومن ثم يبدو منطقيًا في رأي وفد بلادي أن نذكر فسي الاتفاقية أن حظر الاستخدام يمكن أن يكون موضع تحقيق واستقصاء وتحقق جذري • ولا ينبغي أن نجعل مشكلات التحقق أكثر تعقيدًا بأن ندخل عليها قيودًا مصطنعة لا تسمح سوى بالتحقق من انتهاكات غير مباشرة وغير مركزية ، مثل الصناعة والتخزين غير المتروعين •

بل وفي أحسن الأوضاع ، فالاستخدام ملائم : لو أثمرت جهودنا ، لن نتبين ذلك الا لأن الأسلحة الكيميائية لا تستخدم • وان وجود أو عدم وجود صناعة أو تخزين أو نقل بصورة غير مشروعة لن يثير قلقًا حقيقيًا بين الدول أو في الرأي العام العالمي طالما لا توجد مؤشرات على الاستخدام •

وان اشاعات ظهرت مؤخرا بشأن استخدام أسلحة كيميائية في مختلف الحروب القائمة لها صلة مباشرة بأعمالنا فيما يتعلق بأثر ومدى اتفاقية قادمة ، وبالأحكام في مجال التحقق • وان منظمة الأمم المتحدة تدرس في الوقت الراهن هذه العلاقات بصعوبة شديدة لعدم توفر الأجهزة المتناسقة • ولهذا السبب كانت تحريات وتحقيقات المنظمة في غاية البطء • فالاجراءات لتجميع البيانات التي تبين التحقيق وتقييم كالت غير جدية وغير واضحة المعالم • والدور الذي نستخلصه من هذا الوضع هو أن الاتفاقية التي نعمل على وضعها يجب أن تص على مثل هذه الاحتمالات فيجب أن تحظر الاستخدام ، وأن تص على جهاز للشكاوى وللتحقق • ولقد تم عرض عدة آراء سليمة مجددة في هذا الموضوع • وهي تتضمن اقتراحات للربط بين الاتفاقية الجديدة والوثائق القائمة فعلا • وقد ذكر الفريق العامل المخصص اقتراحات تفصيلية بقصد تكوين لجنة استشارية • وهذا اقتراح لم يقدم بعد الى اللجنة ولكن لا ينبغي أن نخفله • ويذكر هذا الاقتراح أن بعض الدول المحايدة والتي يتم الاتفاق على اختيارها تكون هيئة تضم عددا ضئيلا من الخبراء والمختصين في فنون التحقق يكونوا قادرين على التحقيق سريعًا في الحالات التي تعرضها عليهم اللجنة الاستشارية • أذكر هذه الآراء لكي أوضح أن مهمتنا ليست فحسب عاجلة ، انما يجب أن تكون أذناننا مفتحة بشأن مجموعة الاختيارات المتنوعة المعروضة علينا في هذا المجال •

ومنذ أن بدأت لجنة نزع السلاح أعمالها حول هذا البند من جدول الأعمال ، استفادت من مساعدة الخبراء كما تسنى للوفود تجميع آراء فنية واحالتها الى الفريق العامل • وهذا المعلومات المقدمة الى الفريق العامل كانت بمثابة معونة للجلسات العادية للفريق العامل وللدراستات التي تدور حول المشكلات المعينة مثل تحديد طاقة التسمم • وفي رأي وفد استراليا ، قد آن الوقت لتوسع في هذه الناحية الهامة من أعمالنا • فلقد حان الوقت للحصول على آراء تقنية بمجرد أن تتضح الحاجة السياسية الى مثل هذه الآراء • وعلى العكس ، قد يمكن للآراء التقنية

أن تساعد على خلق هذه الحاجة السياسية واعطاء صورة لها • بل ويمكنها أن تعطي اقتناعاً بأن هذه الحاجة السياسية هي حاجة عقلية واقعية • وان هذه الحاجة تستند الى أساس سليم مصممة بحكمة وفطنة • ويرى وفد بلادي أنه بالنسبة لموضوعات مثل التحقق ، فان الفريق العامل سوف يتلقى مساعدة قيمة ضخمة في عمله ، لو عرف ما هي التقنيات المتوافرة وبأية طريقة يمكن تطبيقها في اطار تفويضها • فمثلا لقد أيدنا دائما الأعمال التي حققتها في هذا المجال فنلندا ونرى أنه قد اتضح جدواها ونفعها الكبيرين ولهذا السبب فاننا نرى أن التقنيات المسماة بالتحقق المستمر عن بعد أو RECOVER يجب التعمق في دراستها أكثر • لذا نرى أنه يتعين أن نعيد دعوة الخبراء في الأسلحة الكيميائية للحضور الى جنيف في آب/ أغسطس لدراسة النواحي التقنية لا اتفاقية قادمة مستقبلا • كما توصي بذلك وثيقة العمل رقم ٣٠ •

واننا في هذه الدورة الحالية سمعنا حديثا كثيرا عن الأسلحة الانشطارية • وان وفد بلادي يأسف لأي تطور جديد في الأسلحة الكيميائية أيا كان السبب في ذلك • وانه ليسعدنا أن نرى عدولا عن أي تطور جديد بما في ذلك الأسلحة الانشطارية ، ولكن ثمة موضوعات أساسية يجب دراستها في صراحة دون لف أو دوران • فأولا الأسلحة الانشطارية ليست سوى مجموع مكوناتها لا أكثر ولا أقل ، أي المجموع المعروف لمكونات معروفة • ولأجل اتفاقيتنا كما أيدت ذلك بشدة يوغوسلافيا في الوثيقة 266/33 فان المكونات يمكن أن نسميها الأسلاف أو على الأصح " الأسلاف الأساسية " وتخضع لنفس اجراءات المنتجات الكيميائية التي تدخل في صناعة الأسلحة الكيميائية من نمط غير انشطاري ، يتضمن رد فعل كيميائي في أثناء الاستخدام ، يمكن معاملته بموجب الاتفاقية، فمثلا عملية صناعة سلاح كيميائي بطريقة رد فعل كيميائي في مصنع كيميائي • ثانيا ، ان خصوم هذا التطور هل يشجعون حظر الأسلحة الانشطارية ؟ في هذه الحال ، أية تسويات يزمعون القياس بها من الناحية العملية للتحقق من احترام حظر لهذا ؟ وفي رأي وفد بلادي ، ان التحقق من احترام حظر الأسلحة الكيميائية الانشطارية لا يختلف عن التحقق من احترام حظر الأسلحة الكيميائية الانشطارية • ويجب أن نتيج الفرصة لنتتبع من الصعبة وفي غير السهل • وأخيرا ، لا يرضى أن يوقف عجلة الزمن ولا طبعاً أن نعود بها الى الوراء • فلو سلمنا بوجود حظر حقيقي للأسلحة الانشطارية وأن هذا الحظر فعال ويمكن التحقق منه ، فعلينا أيضا أن نهتم بطاقة انتاج الأسلحة الانشطارية كما يجب في جهودنا لأجل صياغة اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية ، أن نسلّم بإمكانية صناعة سلاح بمزج عنصرين كيميائين أثناء الطيران • وبمعنى آخر فان موضوع الأسلحة الانشطارية يواجهنا مسألتين مهمتين • فالمشكلة المثارة في هذا الصدد حاليا هي مشكلة تقنية ولا ينبغي أن تكون لها أدنى صلة بالسياسة •

وان تعليقاتي الأخيرة على هذا الموضوع تتصل بنشاط الفريق العامل تحت اشراف رئيسه الغيور السيد سويكا سفير بولندا • ويغيب وفد بلادي للتوسع في تفويض هذا الفريق العامل • كما نغيب لأن نظامه الداخلي الجديد يتيح له أن يقدم نصا معيناً تحت صورة بديلة لعناصر من مشروع الاتفاقية حول الأسلحة الكيميائية • كما يغيب وفدنا للطريقة التي تلقت بها الوفود الأخرى هذا التجديد • واننا نرى أن الفريق العامل يمكنه في الدورة الثانية الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، تقديم تقرير ايجابي عن أعماله الجارية في صورة بيان منسق للرئيس • ونرى أنه عند استئناف الدورة في الصيف القادم أن الفريق العامل سيكون قادرا على اجتياز مرحلة جديدة • وأن يحاول ترشيد البدائل الجديدة للعناصر والعناصر والملاحظات التي كانت تشكل

تقرير العام الماضي ، للفریق الذي كان عدتذ تحت رئاسة سفير السويد السيد ليدغارد ومقابل
ترشيد كندا ، يمكن انجاز جزء كبير من العمل قبل نياية العام بشأن وضع اتفاقية حول الأسلحة
الكيميائية . وينبغي عدتذ العمل على وضع النقط الأخيرة في عدة تفاصيل تقنية . ربما تظل
موضوعات مثل المدى والأثر والصلة بالوثائق الأخرى ، تتطر حلا نهائيا لها . غير أننا نكون قد
خطونا خطوة حاسمة وحققنا الى حد كبير آمال المجتمع الدولي في التقدم حقا في طريق حظر
الأسلحة الكيميائية .

وبشأن النص الذي الصلة بالناحية التقليدية العرفية للأسلحة الاشعاعية ، فان استراليا
بذلت جهدا في العام الماضي للاسجام في ايجاد تعريف لما يشكل سلاحا اشعاعيا . ولقد
قدمنا في هذا العام في اطار الفريق العامل أربعة تعاريف مختلفة . وكما نرجو من وراء ذلك ،
لا ايجاد تعريف يستوفي المواصفات التقنية الدقيقة المطلوبة ، انما لكي نوقد شعلة التفكير الخلاق
بشأن هذه المشكلة . ونعتقد أننا نجحنا في هذا الصدد . ونأمل باخلاص أنه عند الوصول الى
تعريف سليم تقنيا ، فان الاعتراضات السياسية التي لم يتم التعبير عنها لن تعوق ادماجه في
معاهدة . فلقد عصرنا أذهاننا وتصب عرق جباهنا لوضع تعريف لا يمكن بأية حال أن يقال عنه
انه يملك قانونا استخدام الأسلحة النووية . كثيرون سوف يشعرون بخيبة الأمل لو أن شكوكا كامنة
قد تعترض على هذا التعريف .

أما فيما يتعلق بالمواد الأخرى من مشروع اتفاقية بشأن الأسلحة الاشعاعية فلقد حصلنا على
تشجيع هائل من الموقف البناء للذين يسهمون في الفريق العامل . ونؤيد بشدة رأي الرئيس القائل
بأنه يجب علينا بذل جهودنا قبل الدورة الثانية الاستثنائية لكي نقرب بقدر الامكان من معاهدة
متفق عليها .

ولكي أكون صريحا معكم ، أقول ان وفد بلادي كان دائما يرى أن اتفاقية بشأن الأسلحة
الاشعاعية لن يري الا احراز حاسم لنزع اسلحة . ومع ذلك فقد رأينا أيضا أنه احراز حديري بار
نواصل العمل لأجله لوضع هذه الاتفاقية . لاننا تضيف مرحلة جديدة الى الطريق المؤدى الى
نزع السلاح . هذا الى أن أي اتفاق مهما كان غير كامل بشأن مشروع اتفاقية ، لا يمكن الا أن
يشجعنا في أعمالنا ويساعد على نجاح الدورة الثانية الاستثنائية للجمعية العامة . ومهما يكن من
أمر ، فيتعين علينا أن نأتي على هذا الوتس لكي نستطيع الاقدام بثقة أوفر للقضاء على الوحوش
الأخرى التي تتكدر في جدول الأعمال .

أما فيما يتعلق بالحظر المزمع تحديده بشأن الهجمات ضد اعدادات نووية مدنيية ،
فما زالت استراليا تدرس الطريقة التي يمكن بها تحقيق ذلك على خير وجه . غير أن ثمة أمر واضح ،
فالكسب أو النفع ضئيل عند ربط هذا الموضوع بالمفاوضات على الناحية التقليدية ، بحيث ان لا هذا
الموضوع أو ذاك يستطيع التقدم ، كما أوضحت ذلك أولى جلساتنا . ان حظر الهجمات ضد
الاعدادات النووية المدنية سيكون موضوعا واسع الشعب . ان هذا الموضوع يتطلب بل ويستحق كله
اهتمام الفريق العامل على ألا ينصرف عنه الى احتمالات أخرى . فمثلا أيدنا أن نتائج ذر المواد
المشعة لأغراض عدائية ولو كان مصدر هذه المواد هو المنشئات والاعدادات النووية فسيكون الأمر
مفزعا بحيث ان أي هجوم ضد احدي هذه المنشئات المشتبه فيها بصورة أو بأخرى في استخدام
هذه المواد يجب أن يكون محظورا . وهذه الفكرة التي قد تبدو ووجيهة تثير رغم ذلك مشكلات
ضخمة ليس فحسب للتحقق والتحديد وحصر المنشئات الواجب حمايتها ، بل والتحديد الملائم

لمحيط المكان المحرم • هذا بالإضافة الى أن العديد من البلدان تنتشر فيها المنشآت والاعدادات والتجهيزات النووية تستخدم أو تقلب يدويا مواد مشعة لأغراض متنوعة ، بحيث ان أى مجهود لحظر الهجمات ضد كل منتأة منها يصطدم فوراً بمشكلات لا يمكن التغلب عليها من الناحية العملية •

وهكذا يتعين على اللجنة أن تعكف على دراسة هذه المشكلة بانتباه شديد ، مشكلة التعريف وخاصة فيما يتعلق بالطرف السفلي للطيف وهو الأقل خطورة ، اذ يتضمن خاصة تجهيزات تخزين الوقود المشعة ومنشآت البحوث النووية ، والمصانع التي تستخدم مواد مشعة ونقل المواد المشعة بين المنشآت • وان استراليا التي لديها منشآت تقع في الطرف الأسفل من الطيف تأمل الشروع في تبادل كامل لوجهات النظر حول جميع الآراء والاختيارات التي تعرض للفريق العامل لوضع تعريف لأنماط الوسائل والمنشآت الواجب وقايتها • واننا نرحب بكل ارتياح بأى بيان أو تحديد تقني يمكن للوفود تقديمه أثناء المناقشات • ولا أود أن أختم كلمتي قبل أن أذكر أن وفدنا على استعداد لقبول أى اقتراح بشأن الموضوعات ذات الصلة بحظر الهجمات ضد المنشآت النووية المدنية ونغتنب لفكرة الحصول على خبرة الوفود الأخرى وللتعاون معها في الخوض في هذه الآفاق المجهولة نسبيا •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل استراليا على بيانه وعلى العبارات الطيبة التي خصني بها • والآن أعطي الكلمة لممثل الصين السيد الوزير تيان جين •

السيد تيان جين (الصين) (الكلمة بالصينية) : سيدي الرئيس ، قبل كل شيء أرجو أن تأذن لي أن أهنيك بحرارة لرئاستك لجنة نزع السلاح لشهر نيسان / أبريل • واننا على يقين من أنه بفضل مهارتك الدبلوماسية وخبرتك الغنية سوف تققاد لجنتنا الى انجاز مهمتها الصعبة خلال الشهر الأخير لدورة الربيع كما أود أن أعبر عن شكرنا وتقديرنا للسيد أليسي سفير إيطاليا الذي أنجز علاًضماً في التبر الماضي •

وأود الآن أن أعرض وجهات نظرنا بشأن البرنامج شامل لنزع السلاح •

ان وضع برنامج شامل لنزع السلاح مهمة أسندتها الجمعية العامة في دورتها الأولى الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح الى اللجنة • ان هذا يعكس الرغبة العاجلة لكافة شعوب العالم لترى برنامجا كهذا يساعد على وقف سباق التسلح والنهوض بنزع السلاح • ومنذ أن استأنف الفريق العامل لوضع برنامج شامل لنزع السلاح أعماله في كانون الثاني / يناير الماضي تحت الرئاسة الرشيدة والمحكمة للسيد غارثيا روبليس • عقد هذا الفريق عددا كبيرا من الاجتماعات وأنجز علاًضماً • وفي هذه الفترة قام ممثلو الدول الأعضاء بمناقشات جادة ومكثفة وشرعوا في مشاورات متعددة متكررة حول عناصر البرنامج • ونتج عن ذلك أنهم حددوا وجهات نظرهم ومواقفهم على التوالي ووصلوا تدريجيا الى درجات متفاوتة في الاتفاق في الرأي حول عدة موضوعات وحققوا بعض التقدم • وأود أن أعبر هنا عن مدى شكرنا وتقديرنا لمجموعة الـ ٤١ للدور الايجابي الفعال الذي لعبته في هذا العمل • غير أنه يتحتم أن ننتبين أنه مازالت هناك خلافات بين مختلف الأطراف حول مشكلات تتعلق بالآراء المرتبطة بالمراحل وبالجدول الزمني للبرنامج وبطبيعته وبشأن الاجراءات الواجب ادماجها في البرنامج والاجراءات الواجب استخدامها لدراسة تطبيق البرنامج • كما أن الاتفاق لا يزال يقلت منا ، لذا يتعين علينا مضاعفة الجهود في هذا الموضوع •

وفي رأينا لو أن برنامجا شاملا يجب حقا أن يعمل على تعجيل عملية نزع السلاح فيتعين علينا كما قال ممثلو عدة دول أن نسير قدما انطلاقا من الوثيقة الختامية التي تمت الموافقة عليها في الدورة الأولى الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح • ويجب أن يشمل البرنامج اجراءات معينة تتبسط على مراحل بدلا من الاقتصار على أن نعدد اجراءات متنوعة • ان اجراءات المرحلة الأولى هي أهميا كلها لتطوير عملية نزع السلاح • وفي هذه المرحلة يجب أن تكون الاجراءات محددة بقدر الامكان • كان يجب صياغة هذه الاجراءات مع الأخذ في الاعتبار تصعيد سباق التسلح وخطر الحرب المتزايد • ويجب على هذه الصياغة أن تعكس المبدأ الذي يتعين بموجبه على الدول التي لدينا أهم الترسانات أن تكون أول من يعمل على انقاص تسليحها والاقبال من خطر الحرب • أما فيما يتعلق بعدد المراحل التي يجب أن ينص عليها البرنامج ، ترى أطراف عديدة أنه يجب النص على ثلاث مراحل على الأقل : المرحلة الأولى والمرحلة الوسطى والمرحلة الختامية • ويمكن للمرحلة الوسطى أن تنقسم الى مرحلتين أو ثلاث مراحل عند الحاجة • ونرى أن هذه الطريقة ممتنة التحقيق •

أما فيما يتعلق بالجدول الزمني ، فلا تزال وجهات النظر مخططة الى حد كبير • ومن رأينا أنه يجب وضع جدول زمني لأجل الدلالة ومؤشر لكل مرحلة • فهذا يوحي اليها بشعور العجلة في تطبيق اجراءات • وفي حالة عدم وجود أي جدول زمني ، أو ان كانت الدول لا تتعهد بتطبيق اجراءات ملائمة في اطار جدول زمني ، فإن البرنامج يفقد الكثير من فائدته العملية • هذا بالإضافة الى أن الجدول الزمني الذي يعتبر مؤشرا ودلالة نراه ضروريا لتحديد اجراءات الدراسة الملائمة • ان دراسات دورية يكون من نتيجتها ليس فحسب النهوض بتطبيق البرنامج ولكنها أيضا تيسر ملائمة الاجراءات للمراحل التالية • ومن ثم يتسنى القيام بدراسات في نهاية كل مرحلة ، دون استبعاد امكانية القيام بها أيضا في منتصف المرحلة اذا دعت الحاجة الى ذلك • ونحن نوافق على تكريس الدور المركزي لمنظمة الأمم المتحدة لما يتصل بدراسة تطبيق البرنامج • ونرى أنه ان كانت الأطراف في المعوصات تأمل حقا انسوي نزع اسلح بوضع البرنامج ، يتعين علينا عندئذ بمجرد الانتهاء من وضع البرنامج القيام بمفاوضات جادة للاضطلاع بالا لتزام ومسؤولية تطبيقه بأمانة وضمير حي •

ان الدورة الثانية الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح تقرب كلما مريوم علينا ، غير أن نص مختلف عناصر البرنامج وخاصة في أهم جزء وهو المتعلق " بالاجراءات " لا يزال يتضمن أقواسا كثيرة • ولا بد لهذا الموقف أن يثير قلقا عاما • ولما أوضحت بعض الوفود ، ان النتائج التي يمكن الحصول عليها من المفاوضات تتوقف على الارادة في التفاوض •

ونود أن نذكر أن انجاز المهمة المنحصرة في وضع البرنامج تتوقف على معرفة ان كانت الدول الكبرى الحائزة لأهم الترسانات لديها أم ليست لديها الارادة في وضع حد لسباقها للتسلح ، وتحقيق نزع السلاح • ولا يمكن للدول الكبرى أن تعترض على المبدأ القائل بأنه تقع على عاتقها مسؤولية خاصة في مجال نزع السلاح • ولكن في المناقشات والمفاوضات حول اجراءات معينة لنزع السلاح كانت غالبا ما تضع بين قوسين الاقتراحات المعقولة والرشيده المقدمة من الدول المحايدة وغير المنحازة بقصد حملها على اتخاذ اجراءات عملية لنزع السلاح • وان هذا هو الذي يشكل العبة الرئيسية لتحقيق تقدم جوهري وملوس في المفاوضات •

وفي أثناء الجلسات شعرنا شعورا عميقا بأثار الموقف الدولي بصفة عامة على المفاوضات المتصلة بنزع السلاح . وان تكثيف المنافسة بين الدول الكبرى في مختلف أجزاء العالم ، والتعجيل بسباقها للتسلح ومواصلة العدوان واحتلال دول ذات سيادة من جانب أصحاب الهيمنة ، هذه كلها تعرض للخطر الثقة وروح التضام بين الدول ، كما تؤثر تأثيرا جديا على جو المفاوضات حول نزع السلاح ومن شأن هذه الأمور كلها أن تزداد الصعوبات في وضع البرنامج . ومن ثم لكي يتسنى وضع البرنامج بنجاح ثم تطبيقه فيما بعد ، فمن المهم بصفة خاصة أن تعدل الدول الكبرى عن موقفها وأن تقدم أعمالا عملية فعالة تبرهن على وفائها بالتعهدات التي أعلنت بها عن ارادتها في نزع السلاح . وفي ختام كلمتي أود أن أعلن أن وفد الصين سوف يواصل تبادل وجهات النظر مع الوفود الأخرى والعمل معها جنبا الى جنب بغية انجاز وضع البرنامج .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل الصين على بيانه وعلى العبارات الطيبة التي خصني بها . والآن أعطي الكلمة لممثل اندونيسيا السيد السفير سوترسنا .

السيد سوترسنا (اندونيسيا) (الكلمة بالانكليزية) : سيدي الرئيس ، اسمح لي في مستهل كلمتي أن أوجه اليك باسم وفد بلادى خالص تهانينا بمناسبة رئاستك للجنة في شهر نيسان / أبريل . إن اعتلاء منصب الرئيس في الشهر الأخير للجزء الأول من دورة ١٩٨٢ للجنة هو بشير خير للجزء الأخير من أعمال اللجنة من حيث الاسهام الذي يجب أن تقدمه هذه اللجنة الى الدورة الثانية الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح . أتحدث هكذا لأنني أعتقد أننا جميعا على علم باسهامك الايجابي الفعال منذ أمد بعيد في أعمال جهازنا المتعدد الأطراف للتفاوض حول نزع السلاح . ان هذا الحافز بالإضافة الى الخبرة الفريدة التي اكتسبتها البلاد التي تمثلها بكفاءة وجدارة ، من شأنه تدعيم ثقتنا بأنك سوف تحسن ادارة أعمالنا لتضمن لنا النجاح . ونؤكد لك تأييدنا وتعاوننا في انجاز مهمتك .

وأثون مقصرا في واجبي لو أغفلت القول في هذه المناسبة ، وقدنا يقرر تقديرا بسييرا اسهام سلفك ممثل ايطاليا السفير ماريو أليسي في أعمال اللجنة أثناء رئاسته لنا في شهر آذار / مارس . فالكفاءة والمهارة والحزم التي أدار بها أعمالنا في تلك الفترة لها أكبر الأثر في بلوغنا المرحلة التي وصلت اليها لجننتنا اليوم .

ان كلمتي الموجزة في هذا الصباح ستصب على البند ٦ من جدول الأعمال وأعني البرنامج الشامل لنزع السلاح . وخاصة ما يتعلق بطابع هذا البرنامج .

وان وفدنا يولي أهمية قصوى لطابع البرنامج الشامل لنزع السلاح وفي رأي وفدنا أن طابع هذا البرنامج سينهد على مدى تعهدنا بتطبيقه في المستقبل . وان ادماج البرنامج الشامل لنزع السلاح في وثيقة ملزمة قانونا تشكل خيرا ضمانا لقيمة هذا البرنامج وتصديقه والوثوق به . وسيكون هذا بمثابة تنويع للعمل الشاق والطويل المدى الذي قفنا به لوضع هذا البرنامج .

ان وفدنا لا يجهل أن بعض الوفود أثار بعض اعتراضات للجنة في هذا الصدد . وذكرت فيما ذكرت أن نجاح أية مفاوضات يتوقف على عناصر مختلفة ، وان الدول في جهودها لنزع السلاح لا يمكن أن تكون مرتبطة قانونا . واذا صح القول بأنه لا يمكن القيام بمفاوضات لنزع السلاح على انفراد . ويصح القول أيضا بأن حالة العلاقات بين الدول في أي وقت من الأوقات هي نتيجة موقف أو مسلك الدول المعنية . ومن ثم تتضح مسؤولية هذه الدول على التوالي ، ان كانت العناصر

الخارجية يمكنها التأثير على المفاوضات لصالح نزع السلاح ، فيذه المفاوضات نفسها وخاصة لسفرت عن تقدم علي ملموس يمكنها أن يكون لنا تأثير ايجابي على العلاقات بين الدول .

وان وفدنا ساوره شعور بأن البعض يخشون بعض الشيء أنه بعد الانتهاء من البرنامج الشامل حول نزع السلاح وادماجه في وثيقة ملزمة قانونا ، قد يحدث أن يستخدم البعض ذلك لتوجيه اللوم الى دولة أو الى مجموعة دول في حالة عدم الوصول الى نتائج مرضية . فان صح ذلك نكون جميعا مستحقين اللوم . وغني عن البيان أن الوثيقة الختامية هي لنا تذكير حي بأنه يجب علينا الانخراط في طريق نزع السلاح أو أن نواجه خطر الفناء . وقد أضحى متعذرا أن نفهم أن هذا الغرض النبيل من نزع السلاح يمكن أن نطرحه جانبا فقط بسبب بعض المفاهيم ومصالح أمن عدد ضئيل من الدول .

هذا التشويه للغرض النبيل من نزع السلاح يعزى الى حد كبير الى الذين أثاروا شكوكا بشأن الغرض أو الافتراض الذي يستند اليه الموقف الوارد في الفقرة ١١ من الوثيقة الختامية . وذهب البعض الى القول بأن هذه الفقرة ١١ تشكل مبالغة . ان وفدنا لا يجبل أن استراتيجيات عسكرية ذكرت فكرة تقول بأنه يمكن كسب حرب نووية . وذكر آخرون أيضا استنادا الى هذا الافتراض الباطل أنه بما اننا قد ألقنا الوضع القائم فلا داعي لتعديله ، وليس علينا الا أن نقبله كأمر واقع وكحقيقة قائمة فعلا . وان التعليق الوحيد الذي يمكن لوفد بلادى تقديمه على الأقل فيسي اطار هذه الكلمة الموجزة هو الآتي : هل سواصل العيش في خوف مستمر ، هذا الخوف الذي توحى به سياسة التوازن بين الرعب أو الردع ؟ ان وفدنا يؤكد أن العيش بدون خوف هو احد الحقوق الأساسية للبشرية .

وفي ختام كلمتي ، أقول يا سيادة الرئيس ، ان الدرس الذي استخلصناه جميعا من الدورة الأولى الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح هو أن الالتزام السياسي وحده غير كاف لضمان تنفيذ نبريتة ، محتمية .

وانني لا أزم اطلاقا ، سيدى الرئيس ، أن مجرد ادماج البرنامج الشامل لنزع السلاح في وثيقة ملزمة قانونا تضمن أليا تطبيقه بدقة وأمانة . غير أن وفدنا يرى أننا بهذا يكون لدينا على الأقل ما يشبه الضمان بأن الالتزامات الواردة فيها سيتم الوفاء بها عن حسن نية .

وان رئيسنا المبجل رئيس الفريق العامل المخصص للبرنامج الشامل لنزع السلاح السيد ممثل المكسيك السفير غارثيا روليس طلب منا في الاجتماع الأخير لفريق الاتصال أن نجد حلا مقبولا آخذين في الاعتبار الطريقتين المختلفتين المتعلقةتين بالطابع الذي يجب أن يتسم به البرنامج الشامل لنزع السلاح ، أى طابع وثيقة ملزمة قانونا أو مجرد توصية الى الجمعية العامة .

سيدى الرئيس اننى لا أزم أن وفدنا بهذه الكلمة الموجزة قد رد بصورة مقبولة و مرضية على طلب سفير المكسيك . غير أنني أرى أن البرنامج الشامل لنزع السلاح يجب أن يكون ملزما قانونا . أما عن الصورة التي يجب أن تتسم بها هذه الوثيقة القانونية ، فليس لدى وفدنا فكرة مسبقة عنها .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر السيد السفير سوترسنا على بيانه وعلسى العبارات الطيبة التي خصني بها . ولم يعد على قائمتي أسماء متحدثين ، فهل ترغب وفود أخرى في الكلمة ؟

لقد وزعت الأمانة اليوم ، بناءً على طلبني وثيقة غير رسمية تتضمن الجدول الزمني للاجتماعات التي ستعقد في الأسبوع القادم للجنة وأجهزتها الفرعية • وكما سبق أن أعلن سلفي لن يكون في قصر الأمم بجنيف أي نشاط في يوم الجمعة ٦ نيسان / أبريل • ومن ثم فلكي نوالي عقـد الاجتماعات الأسبوعية يجب علينا تدبير عقد اجتماعات في آن واحد • وطبعاً ليس هذا بالأمر الجديد بما أننا نعقد عدة اجتماعات في آن واحد منذ عدة أسابيع • الفارق الوحيد هو أننا يمكننا الآن أن نحصل على خدمات كاملة للمؤتمرات في الاجتماعات المذكورة في الوثيقة غير الرسمية وكالمعتاد ، ان الجدول الزمني ليس سوى مؤشر للدلالة ، ويمكننا تعديله كلما تقدمنا في العمل • غير أنه يبدو لي أن الترتيبات الواردة في الوثيقة غير الرسمية تشكل الحد الأدنى اللازم لتسمح للجنة بالاضطلاع بمهامها المحددة لنا ، قبل نهاية الجزء الأول من الدورة الحالية •

ان لم يكن هناك أي اعتراض فسأعتبر أن اللجنة توافق على هذا الجدول الزمني •

اذن تقرر ذلك •

السفير سويكا رئيس الفريق العامل للأسلحة الكيميائية طلب مني اخطاركم بالرسالة الآتية :

" رئيس الفريق العامل للأسلحة الكيميائية يدعو الوفود الى مشاورات غير رسمية مع عدم تحديد عدد المشتركين لدراسة طريقة تقديم التقرير يوم الاثنين ٥ نيسان / أبريل ١٩٨٢ في الساعة العاشرة والنصف صباحاً بالقاعة ١ " •

والآن أرفع جلسة الاجتماع العام •

الجلسة القادمة للاجتماع العام للجنة نزع السلاح ستعقد يوم الثلاثاء ٦ نيسان / أبريل

في الساعة العاشرة صباحاً •

رفعت الجلسة الساعة الثانية عشرة والربع